

ملخص كتاب

معوّقات الإصلاح في الأردن

يُعدّ هذا الكتاب حصيلة حلقة نقاش حملت عنوان "معوّقات الإصلاح في الأردن" أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٢، وشارك فيها مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال السياسي والاقتصادي من الأردن. ويتناول الكتاب موضوع المطالبات الشعبية ومعوّقات الإصلاح السياسي في ظل تراجع الحراك الشعبي في الأردن، وتطوّرات الوضع السياسي في كل من مصر وسوريا، بالإضافة لمعوّقات الإصلاح على المستوى الاقتصادي. ويركز الكتاب في فصله الأول على دوافع الحراك وجغرافيته وسماته، بالإضافة لمكتسبات الحراك والفترة الزمنية المناسبة لقطف ثمراته، ثم معوّقات الإصلاح وواقعه الحالي. كما يستعرض الخلفية التاريخية لمنطقة ذيبان التي انطلق الحراك

منها، ودوافع انطلاق الشرارة الأولى للحراك، والمتمثلة في بعض العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة والهجرة من الأرياف إلى المدن بفعل تراجع الاهتمام الرسمي بالمجال الزراعي وعدم تواجد المنشآت الصناعية في تلك المناطق، بالإضافة لعوامل اجتماعية أخرى كغياب العدالة وانعدام تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، وعوامل سياسية كانتشار التزوير في الانتخابات النيابية والبلدية، وتوسع الفساد، والتأثر بأحداث الربيع العربي في المنطقة. ويوضح الكتاب غياب القوى السياسية عن بدايات الحراك، وتركزه على مناطق الأطراف، وأخذ الطابع العشائري، ولكنه توسع لاحقاً ليشمل الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة في المملكة، كما يذهب الكتاب إلى أن الحراك تميّز بالسلمية، وانتهاج الجهات الرسمية معه سياسة الاحتواء والأمن الناعم باستثناء بعض الحالات كأحداث دوار الداخلية وغيرها. ويتناول الكتاب المكاسب التي حققها الحراك كالتعديلات الدستورية، وتأسيس نقابة المعلمين، والحد من التعدي على المال العام، وتعديل بعض القوانين الأخرى.

ثم ينتقل الكتاب للحديث عن معوّقات الإصلاح الخارجية كالتحالفات الدولية وتعثّر المشروع الديمقراطي في بعض دول الربيع العربي، ومعوّقات داخلية كنجاح سياسة الاحتواء، ودور الإعلام الرسمي، واستمرار سيطرة العامل الأمني على الساحة، بالإضافة لعجز القوى السياسية عن تقديم رؤية توافقية للإصلاح، واستمرار توسيع المشاركة الشعبية في الحراك، وانقسام المعارضة إزاء الأزمة السورية، وعجزها عن إرسال تطمينات لرأس النظام والقوى المنتفعة من الوضع القائم، بالإضافة للتركيب السكانية للمجتمع الأردني، والتقاء المصالح بين القوى المستفيدة من بقاء الأوضاع على ما هي عليه مع النخبة الحاكمة.

وفي الفصل الثاني يتناول الكتاب معوّقات الإصلاح الاقتصادي، وحدوث بعض الاختلالات في النهج الاقتصادي؛ بسبب اتخاذ الحكومة إجراءات لمعالجة الاختلالات المالية التي تحتم تخفيض النفقات، وفي ذات الوقت سعيها لمعالجة الاختلالات الاجتماعية التي تتطلب المزيد من الإنفاق، الأمر الذي شكل عائقاً أمام الإصلاح الاقتصادي، وبروز الخلافات حول جدلية تقدّم

الإصلاحات السياسية على الاقتصادية أو العكس، بالإضافة لوقوف القوى التقليدية عائقاً أمام الإصلاح، وظهور مشكلة في الأسلوب الملائم لتطبيق الشعارات الإصلاحية التي نادى بها الحراك وعدم التوافق عليها، وعدم توافق التشريعات التي تحكم الحياة الاقتصادية مع مطالب الإصلاح الاقتصادي، وتأثر الأردن بالظروف الإقليمية المحيطة وخسارته الأسواق التقليدية المحيطة، وعدم قدرة الاستثمارات الجديدة على تعويض هذه الخسائر، بالإضافة لكلفة استضافة اللاجئين السوريين.

ويشير الكتاب إلى ضرورة الارتقاء بالوعي الفردي لمواكبة عملية الإصلاح، والسعي لتجاوز تواضع الإمكانيات المادية وقلة المصادر الطبيعية في الأردن، وتجاوز الخلافات بين الأفراد والأطراف السياسية والتدرج في عملية الإصلاح الاقتصادي المنشود، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة عبر تصويب مختلف الاختلالات المالية والاقتصادية.

ويحذّر الكتاب من خطورة ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي غير المسبوق بسبب الظروف الاقتصادية، ويدعو لبناء استراتيجية

جديدة لوقف التدهور الاجتماعي ومعالجة الاحتقانات المجتمعية، والإسراع إلى بناء عملية الإصلاح من خلال إيجاد الثقة بين الأطراف، ومشاركة الجميع في العملية الإصلاحية، وضرورة تبني النظام للعملية الإصلاحية وفق برنامج رؤية يتوافق عليها المجتمع.

ويرى الكتاب أن المشكلة تكمن في عدم الاتفاق على مفهوم الإصلاح، وعدم وجود مقاييس واضحة ومعتمدة له من مختلف الأطراف، كما تكمن في تخويف الشارع والمعارضة للنظام وحلفائه من السياسيين والاقتصاديين، وعجز النظام عن بناء الجماعة الوطنية، وانتظاره للمتغيرات المحيطة في الإقليم.

وفي الختام، يدعو الكتاب إلى تصفير المشاكل بين المكونات السياسية، ودخول مرحلة جديدة في بناء العملية السياسية والاقتصادية بالانطلاق من مفهوم الثقة، وإيجاد قانون انتخاب جديد يمكن لبرلمان قوي، والنظر بطريقة جديدة للأفق السياسي، وفتح الحوار الوطني للتوصل إلى قواسم مشتركة تكون برنامجاً وطنياً يشارك فيه جميع القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

